

## حارب العميمي: مناسبة لتذكير العالم بأحد أهم تحديات البشرية



## الإبلاغ عن الفساد

### REPORTING CORRUPTION

خدمة الإبلاغ عن الفساد متاحة لأفراد الجمهور كافة أياً كانت صفاتهم أو فئاتهم سواء كانوا من موظفي الحكومة الاتحادية أو المتعاملين معها من المراجعين أو من موردي السلع والخدمات وغيرهم من الأفراد الذين يرغبون بالإبلاغ عن واقعة فساد ومخالفات مالية في إحدى الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة.

Reporting Corruption service is available to all individuals regardless of their characteristics or categories whether they are federal government employees or clients or suppliers of goods and services and other

#### «ابوظبي:» الخليج

بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد، أكد الدكتور حارب العميمي، رئيس ديوان المحاسبة، أن هذا اليوم، إحدى أهم المناسبات الدولية، لما يحمله من معنى بتذكير العالم بأحد أصعب التحديات، التي تواجهها البشرية وهي قضية مكافحة الفساد. وأصبحت هذه القضية تستقطب اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية، بسبب الآثار السلبية الناجمة عنها، وما تسببه من آثار مدمره تستنزف الموارد المالية للشعوب والمجتمعات، فديلياً، فإن الفساد يعطل الازدهار ويمنع الحقوق من أن تصل إلى أصحابها، ويعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويقوّض سيادة القانون، ويبطئ تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعالمياً فإن الفساد يؤجج الصراعات والاضطرابات السياسية ويزعزع مقومات الأمن والاستقرار، بتسهيل تمويل الصراعات المسلحة وخلق الجماعات المتطرفة، ناهيك عما يسببه من تفاقم الفقر وتأخير نشر التعليم والصحة للمحتاجين.

وأوضح أن العالم أدرك خطورة ما يجلبه الفساد من أضرار، فبادرت الأمم المتحدة بإصدار أحد أهم الصكوك الدولية التي تطالب الدول بالامتثال إلى جملة من الشروط والواجبات، وأن تعمل على تقوية التعاون بينها لمكافحة الفساد، واتفاقية الأمم المتحدة وما أتت به من مطالب وقيود تعدّ أرضية صلبة يمكن البناء عليها للحدّ من الفساد ومعاقبه مرتكبيه واسترداد الأموال المنهوبة، ونشر ثقافة نبذ الفساد ومجابهة مرتكبيه.

وأشار إلى أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة قد أدركت مبكراً أهمية تأمين مختلف قطاعاتها من هذا الوباء الدولي، فشرعت في استكمال منظومة التشريعات الهادفة إلى تجريم أفعال الفساد ومعاقبه مرتكبيه وتبني السياسات الهادفة إلى إرساء مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.

وكانت دولة الإمارات كذلك من أوائل الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما انضمت إلى كثير من الاتفاقات الإقليمية والثنائية في هذا الشأن.

وأكد أن منع الفساد والحدّ من انتشاره وإرساء مبادئ النزاهة والشفافية، ليس عملاً فردياً، بل جماعي يتطلب تكاتف الجميع في الدول والمجتمعات والمنظمات والأفراد وسلطات إنفاذ القانون والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام بأنواعها والمؤسسات التعليمية، لأن جريمة الفساد أصبحت جريمة عابرة للحدود يتوجب على الجميع الوقوف صفّاً واحداً لمواجهتها.

يذكر أن خدمة الإبلاغ عن الفساد متاحة لأفراد الجمهور كافة، أيّاً تكن صفاتهم أو فئاتهم، سواء كانوا من موظفي الحكومة الاتحادية أو المتعاملين معها من المراجعين، أو من مورّدي السلع والخدمات وغيرهم ممّن يرغبون في الإبلاغ عن واقعة فساد ومخالفات مالية في إحدى الجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.